PCHR
المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان

حالة المعابر في قطاع غزة

2016/4/1 - 2016/4/30

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال شهر أبريل 2016. يفند التقرير مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها حول إدخال تسهيلات على الحصار المستمر للعام التاسع على التوالي، ويؤكد التقرير استمرار الإجراءات الإسرائيلية التي تهدف إلى مأسسة الحصار، وجعل القيود المجحفة المفروضة على حركة سكان قطاع غزة وعلى حركة البضائع والسلع الأساسية مقبولة على المستوى الدولي، رغم انتهاكها لقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويرى التقرير أن الحصار الإسرائيلي هو العقبة الأساسية لأي عملية تنمية أو إعمار لقطاع غزة، وهو السبب الرئيسي للأزمة الإنسانية في القطاع وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

أبرز سمات الحصار خلال الفترة من 2016/4/1 وحتى 2016/4/30 (30 يوماً):

- **حركة السلع والبضائع:** قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال فترة التقرير بفرض مزيد من اجراءات الحصار على قطاع غزة، حيث منعت منذ مطلع شهر أبريل توريد مواد البناء الأساسية اللازمة لمشاريع القطاع الخاص ومشاريع اعادة اعمار غزة. وفي نفس السياق استمرت القيود الشديدة على توريد عدد كبير من السلع والبضائع الأساسية للسكان، خاصة المواد لمشاريع البنية التحتية والمواد اللازمة للتصنيع والإنتاج. وفي المقابل استمر الحظر شبه الكلي على تصدير منتجات القطاع إلى الضفة الغربية، إسرائيل والأسواق العالمية، بما فيها الصادرات الصناعية والزراعية. وقد شاب حركة البضائع والسلع من و إلى القطاع عوائق عديدة، من بينها إغلاق المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة "كرم أبو سالم" لمدة 11 يومياً (36.6 % من إجمالي أيام الفترة).

  - حظرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية، دخول مواد البناء للقطاع الخاص ولمشاريع اعادة اعمار غزة، وقد تسبب ذلك في توقف العمل في مئات المشاريع الإسكانية الخاصة، والتي تم الشروع بتنفيذها في وقت سابق، كما توقفت مشاريع إعادة الاعمار التي ينفذها القطاع الخاص الفلسطيني لنفس السبب. وقد أدى توقف العمل في هذه المشاريع إلى تعميق معاناة السكان المدنيين ممن هم بحاجة ماسة لإنجاز بناء منازلهم ومنشآتهم المدنية، وإلحاق خسائر كبيرة بشركات القطاع الخاص جراء توقفها عن العمل، وزيادة معدلات البطالة ومستويات الفقر المرتفعة أصلًا في أوساط العمال وأسرهم.
  - وفي استثناء محدود، سمحت سلطات الاحتلال بدخول كميات محدودة جداً من مواد البناء لصالح المنظمات الدولية والمشاريع القطرية. فقد سمحت السلطات المحتلة بتوريد 15,440 طناً من مادة الأسمنت، و7,200 طناً من مادة حديد البناء، و153,100طناً من الحصمة، وذلك وفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، ولا تتجاوز هذه الكميات 1%، و1.4%، و5.1% (على التوالي) من الاحتياجات الهائلة من مواد البناء التي يحتاجها القطاع لإعادة الاعمار.
  - منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 11 يوماً، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي الأيام التي فتح فيها المعبر تم توريد 4,728 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 157.6 طناً فقط، أي ما يعادل 45% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 350 طناً، وفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة.
  - استمرت سلطات الاحتلال في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير حمولة 146 شاحنة فقط لأسواق الضفة الغربية، 133 شاحنة منها محملة بسلع زراعية (فراولة، طماطم، بطاطا، بطاطا حلوة، خيار، ملفوف، بلح، زهرة، ليمون، برتقال، فلفل حار، فلفل حلو، ثوم، باذنجان، كوسا، نعنع)، و3 شاحنات محملة بالسمك، و4 شاحنات أثاث، 3 شاحنتان ملابس، و3 شاحنات خردة وشاحنة قرطاسية. ويشكل حجم صادرات القطاع خلال فترة التقرير 3.2% فقط من حجم الصادرات قبل فرض الحصار على القطاع في يونيو 2007.

- **<u>حركة الأفراد وتنقل السكان:</u>** شددت سلطات الاحتلال من قيودها التي تمنع بموجبها معظم سكان قطاع غزة (2 مليون نسمة) من حقهم في التنقل إلى الضفة الغربية للوصول إلى المستشفيات والجامعات والأماكن المقدسة وزيارة أقاربهم وذويهم، كما تحرمهم من السفر إلى دول العالم المختلفة، رغم حاجتهم الماسة لذلك. وفي المقابل سمحت السلطات المحتلة لفئات محدودة باجتياز المعبر، وهذه الفئات هي: مرضى من ذوي الحالات الحرجة، التجار، ذوي معتقلين في السجون الإسرائيلية، عاملون في المنظمات الدولية، مسافرون عبر معبر الكرامة " جسر اللنبي"، وبعض الأفراد لحاجات شخصية، عدد محدود من الأشخاص (كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى، ويجتاز هؤلاء المعبر في ظل قيود مشددة وإجراءات معقدة ومعاملة حاطة بالكرامة الإنسانية.

- إغلاق معبر بيت حانون "ايريز" في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية لمدة 11 يوماً (6 أيام منها فتح جزئياً للحالات الطارئة فقط). وفُتح المعبر باقي الأيام وسمح بمرور 1,291 مريضاً يرافقهم 1,220 من ذويهم، وقد عرقلت سلطات الاحتلال سفر عشرات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية.
- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي مواطنين اثنين أثناء اجتيازهم معبر بيت حانون "ايريز"، بينهم مريضاً يعاني من مرض خطير، ولا يوجد له علاجاً في مستشفيات غزة.
- سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر أبريل لـ 188 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 98 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على 3 دفعات. ويعتبر عدد الزيارات محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي تتيحها التفاهمات التي تم التوصل إليها بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للتفاهمات فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 760 زيارة شهرياً (12.8%)، في حين يصل عدد الزائرين إلى1,480 شخص (12.7%).
- سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بمرور 7,267 تاجراً، 1,694 أشخاص من أصحاب الحاجات الشخصية، 714 من الموظفين في المنظمات الدولية، و165 من المسافرين عبر جسر اللنبي. جدير بالذكر أن هذه الإحصائيات لا تعبر عن عدد الأشخاص المسموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد. كما سمحت السلطات المحتلة لـ 183 من الأشخاص (كبار السن) باجتياز حاجز بيت حانون للصلاة في المسجد الأقصى، و994 من المواطنين المسيحيين، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.
- أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، طيلة شهر أبريل إغلاقاً تاماً (30 يوماً)، وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "ايريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل. وقد بلغ عدد المواطنين ممن هم بحاجة ماسة للسفر ومسجلين بكشوفات وزارة الداخلية، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة أكثر30,000 شخصاً، بينهم نحو 5,000 مريضاً، وقد أُغلق باب التسجيل للسفر عند هذا العدد، فيما يوجد الآف المواطنين الراغبين في السفر، وغير مسجلين في كشوفات وزارة الداخلية.

<u>تفاصيل حركة المعابر خلال شهر أبريل</u>

المعبر التجاري الوحيد: كرم أبو سالم

عملت سلطات الاحتلال، وفي سياق خطة هدفت من خلالها السلطات المحتلة لإحكام خنق قطاع غزة، إلى إغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وتسبب ذلك في تفاقم معاناة سكان القطاع، وخلق مزيد من المعيقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بتوريدها أو تصديرها، كما أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات، وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات الغزية وتحميل المصدرين الغزيين أعباء مالية إضافية، بسبب موقع المعبر أقصى جنوب شرق

قطاع غزة[1]. وقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 11 يوماً (36% من إجمالي أيام الفترة)، وسمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 10,273 شاحنة، بمعدل 342 شاحنة يومياً[2].

- **الصادرات**

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر أبريل) بتصدير حمولة 146 شاحنة فقط لأسواق الضفة الغربية، 133 شاحنة منها محملة بسلع زراعية (فراولة، طماطم، بطاطا، بطاطا حلوة، خيار، ملفوف، بلح، زهرة، ليمون، برتقال، فلفل حار، فلفل حلو، ثوم، باذنجان، كوسا، نعنع)، و3 شاحنات محملة بالسمك، و4 شاحنات أثاث، شاحنتان ملابس، و3 شاحنات خردة وشاحنة قرطاسية.
ويشكل حجم صادرات القطاع خلال فترة التقرير 2.9% فقط من حجم الصادرات قبل فرض الحصار على القطاع في يونيو 2007.

- **الواردات**

  - **مواد البناء**

حظرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية، دخول مواد البناء للقطاع الخاص ولمشاريع اعادة اعمار غزة، وقد تسبب ذلك في توقف العمل في مئات المشاريع الإسكانية الخاصة، والتي تم الشروع بتنفيذها في وقت سابق، كما توقفت مشاريع إعادة الاعمار التي ينفذها القطاع الخاص الفلسطيني لنفس السبب. وقد أدى توقف العمل في هذه المشاريع إلى تعميق معاناة السكان المدنيين ممن هم بحاجة ماسة لإنجاز بناء منازلهم ومنشآتهم المدنية، وإلحاق خسائر كبيرة بشركات القطاع الخاص جراء توقفها عن العمل، وزيادة معدلات البطالة ومستويات الفقر المرتفعة أصلًا في أوساط العمال وأسرهم.

وفي استثناء محدود، سمحت سلطات الاحتلال بدخول كميات محدودة جداً من مواد البناء لصالح المنظمات الدولية والمشاريع القطرية. فقد سمحت السلطات المحتلة بتوريد 15,440 طناً من مادة الأسمنت، و7,200 طناً من مادة حديد البناء، و153,100طناً من الحصمة، وذلك وفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، ولا تتجاوز هذه الكميات 1%، و1.4%، و5.1% (على التوالي) من الاحتياجات الهائلة من مواد البناء التي يحتاجها القطاع لإعادة الاعمار.

جدول يقارن بين كميات مواد البناء الواردة إلى قطاع غزة خلال شهر أبريل 2016 والاحتياجات الفعلية في الأوقات العادية واحتياجات اعادة الاعمار

البيان	الواردات الفعلية/ طن	احتياجات اعادة الاعمار/طن	النسبة المئوية	الاحتياجات الشهرية العادية/ طن	النسبة المئوية
الأسمنت	15,440	1,500,000	%1	84,000	%18.3
حديد البناء	7,200	500,000	%1.4	56,000	%12.8
الحصمة	153,100	3,000,000	%5.1	70,000	%218.7

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

1 - في سياق خطتها لإحكام خنق قطاع غزة، قامت السلطات المحتلة بإغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وقد تم اغلاق المعابر تدريجياً، حيث أغلقت سلطات الاحتلال معبر صوفا، والذي كان مخصصاً لواردات القطاع من مواد البناء في شهر نوفمبر 2008، وحولت مرور مواد البناء المحدودة التي تسمح بتوريدها للقطاع إلى معبر كرم أبو سالم. وبتاريخ 2010/1/4 أغلقت سلطات الاحتلال معبر ناحال عوز، والذي كان مخصصاً لإمداد قطاع غزة بالوقود، وحولت توريد الكميات المقننة من الوقود والمحروقات إلى معبر كرم أبو سالم، والذي لا تلبي قدرته التشغيلية احتياجات سكان القطاع اليومية من الوقود وخاصة من غاز الطهي. وبتاريخ 2011/3/2 أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر المنطار (كارني)، أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً.

2 - مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

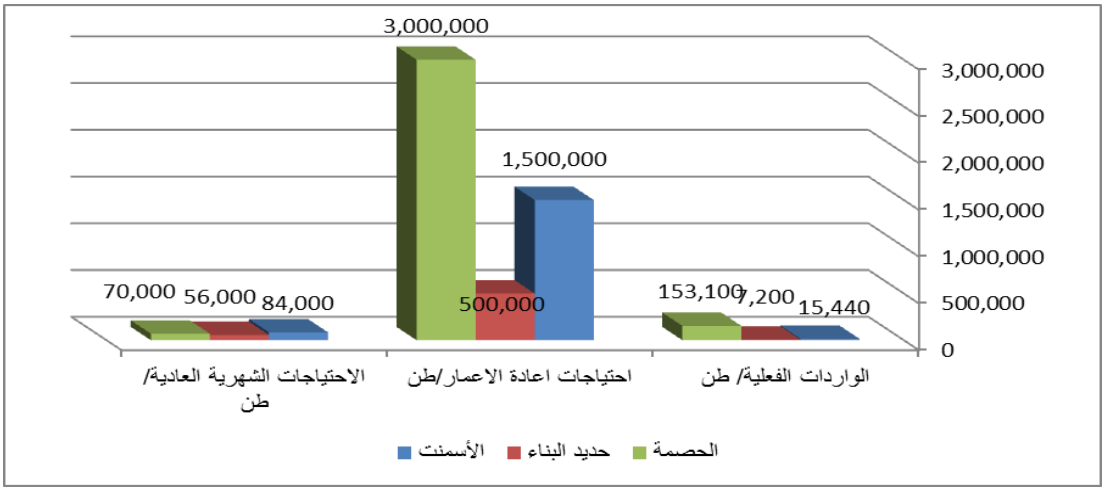

- **الوقود والمحروقات**

سمحت سلطات الاحتلال خلال فترة التقرير بتوريد 10,673,000 لتر سولار،3,950,000 لتر بنزين، و3,482,000 لتر سولار صناعي لتشغيل محطة توليد الكهرباء في القطاع. كما منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 11 يوماً، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي الأيام التي فتح فيها المعبر تم توريد 4,728 طن فقط، وبمعدل يومي بلغ 157.6 طناً فقط، ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 45% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 350 طناً. وقد تسبب ذلك في حدوث نقص في كميات الغاز في جميع محطات تعبئة الغاز، وجراء ذلك يضطر المواطنون إلى الانتظار لفترات طويلة لتعبئة نصف اسطوانة خاص.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال العام الأخير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

الشهر	المعدل اليومي/ طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
مايو 2015	171.4	%48.9
يونيو 2015	181.6	%51.8
يوليو 2015	150.5	%43
أغسطس 2015	180.6	%51.6
سبتمبر 2015	127.4	%36.4
أكتوبر 2015	153.1	%43.7
نوفمبر 2015	167.7	%47.9
ديسمبر 2015	158.7	%45.3
يناير 2016	107.8	%35.9
فبراير2016	173.7	%49.6
مارس 2016	167.8	%47.9
أبريل 2016	157.6	%45
الاحتياجات الفعلية	350	%100

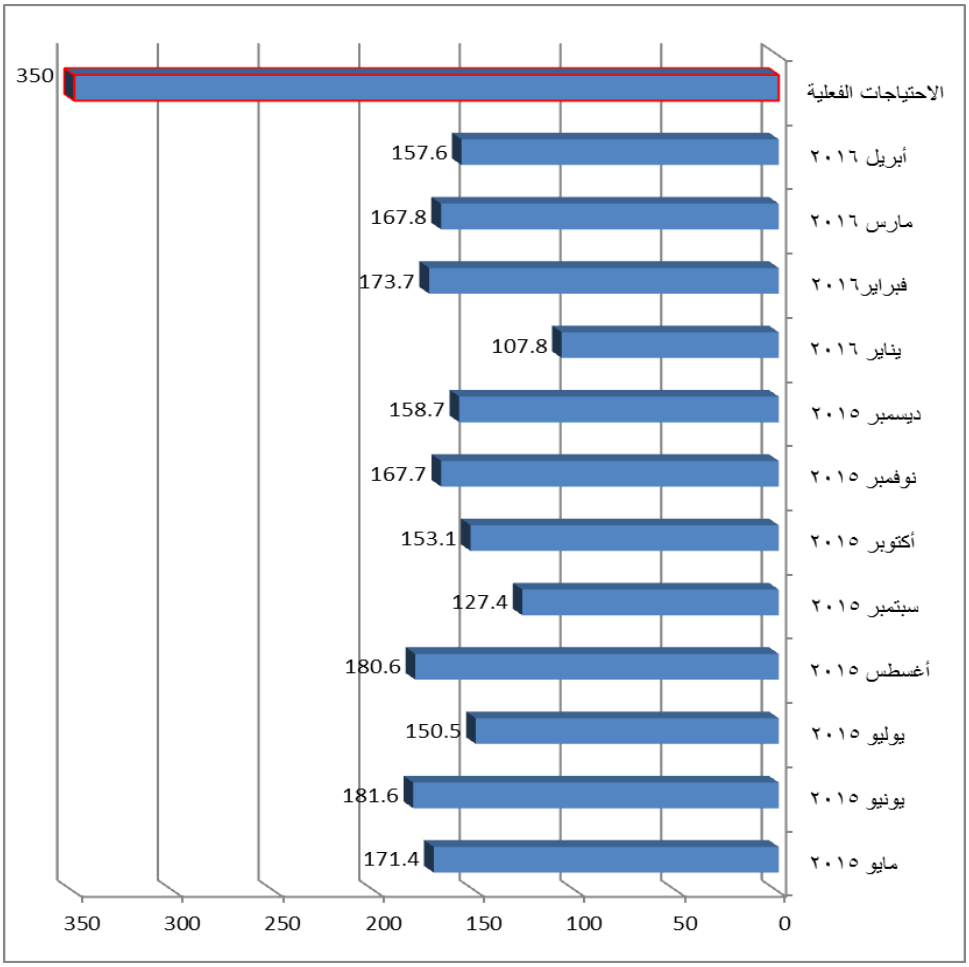
350
157.6
167.8
173.7
107.8
158.7
167.7
153.1
127.4
180.6
150.5
181.6
171.4
الاحتياجات الفعلية
أبريل ٢٠١٦
مارس ٢٠١٦
فبراير٢٠١٦
يناير ٢٠١٦
ديسمبر ٢٠١٥
نوفمبر ٢٠١٥
أكتوبر ٢٠١٥
سبتمبر ٢٠١٥
أغسطس ٢٠١٥
يوليو ٢٠١٥
يونيو ٢٠١٥
مايو ٢٠١٥
350
300
250
200
150
100
50
0

المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (ايريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايريز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور فئات محدودة، هي: 1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم؛ 2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ 3) الصحافيون الأجانب؛ 4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ 5) التجار ورجال الأعمال و6) بعض المسافرين عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلية المعبر في وجه هذه الفئات لمدة 11 يوماً (6 أيام منها فتح جزئياً للحالات الطارئة فقط)، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

المرضى

أغلقت السلطات المحتلة الإسرائيلية خلال فترة التقرير (شهر أبريل) معبر بيت حانون "ايريز" في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية لمدة 11 يوماً (6 أيام منها فتح جزئياً للحالات الطارئة فقط). وفُتح المعبر باقي الأيام وسمح بمرور 1,291 مريضاً يرافقهم 1,220 من ذويهم، وقد عرقلت سلطات الاحتلال سفر عشرات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية.

اعتقال مواطنين اثنين أثناء مرورهم عبر حاجز بيت حانون "ايريز" بينهم مريض

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي مواطنين اثنين أثناء اجتيازهم معبر بيت حانون "ايريز"، بينهم مريضاً يعاني من مرض خطير، ولا يوجد له علاجاً في مستشفيات غزة.

ففي الحادثة الأولى، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على معبر بيت حانون (ايرز)، في حوالي الساعة 7:00 مساء يوم الاثنين الموافق 2016/4/11 المواطن حسن براوي حسن الراعي، 38 عاماً، من سكان حي الصبرة في مدينة غزة، أثناء عودته إلى قطاع غزة. كان المواطن المذكور قد غادر القطاع بتاريخ 2016/4/6، مع وفد للمكفوفين لحضور مؤتمر بمدينة رام الله، حيث يعمل مدرب منتخب فلسطين للكاراتيه للمكفوفين في أكاديمية نادي المشتل الرياضي للفنون القتالية، مع العلم أن قوات الاحتلال احتجزته أثناء مغادرته للقطاع مدة تزيد عن أربع ساعات، وفي العودة إلى القطاع سمح للوفد بالدخول، واحتجز المواطن الراعي، ومن ثم تم اعتقاله.

وفي الحادثة الثانية، اعتقلت سلطات الاحتلال الإسرائيل في حوالي الساعة 9:00 صباح يوم الاثنين الموافق 2016/4/18 المريض محمود سعيد العبد أبو فول، 19 عاماً، من سكان مخيم جباليا، شمال القطاع، وذلك بعدما طلب للمقابلة الأمنية داخل المعبر. وكان المواطن أبو فول أصيب خلال المواجهات مع قوات الاحتلال التي وقعت بتاريخ 2015/10/9، شرقي حي الشجاعية، شرقي مدينة غزة، وذلك ضمن الهبة الجماهيرية تضامنا مع ما تقوم به قوات الاحتلال من انتهاكات بحق المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس، وكانت إصابته بعيار ناري في الساق اليسرى أدت لقطع الأوتار والشرايين، وأجريت له إجراءات للعلاج بالخارج. وبتاريخ 2015/10/15، حصل المذكور عن تحويل للعلاج داخل مستشفى النجاح الجامعي في مدينة نابلس، وتوجه إلى هناك، وأجريت له عملية جراحية، وعاد إلى القطاع. وفي الآونة الأخيرة شعر ذووه بوجود تغيرات تطرأ مكان العملية الجراحية، حيث أن ساقه تحولت من اللون الطبيعي إلى اللون الأحمر، ومن ثم الأسود، وعلى إثر ذلك قاموا بإجراءات تحويله إلى مستشفى النجاح مرة أخرى. وبتاريخ 2016/4/18 حصل على موعد جديد، وتم إبلاغهم مساء يوم الأحد

الموافق 2016/4/17 من قبل موظفي التنسيق الطبي بأن طلبهم مرفوض. وخلال ساعات مساء نفس اليوم تلقوا اتصالاً آخر من رقم مجهول أبلغهم خلاله بأن محمود لديه مقابلة أمنية على المعبر صباح يوم الاثنين الموافق 2016/4/18، وبالفعل توجه إلى هناك، ولم يعد، وما زال مصيره مجهول حتى اللحظة.

زيارات المعتقلين

سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر أبريل لـ 188 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 98 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على3 دفعات، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يوضح برنامج زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر أبريل 2016

التاريخ	عدد الزائرين	عدد الأطفال	عدد المعتقلين	السجن
2016/4/4	44	10	24	رامون
2016/4/11	66	16	37	نفحة
2016/4/18	78	21	37	نفحة

- **مصدر المعلومات: اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغزة.**

ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر أبريل محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي تتيحها التفاهمات التي تم التوصل إليه بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للتفاهمات يحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود 380 معتقلاً في السجون الإسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 760 زيارة شهرياً، في حين لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بـ 98 زيارة فقط (12.8%). وينسحب هذا أيضاً على عدد أفراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم 188 شخصاً خلال شهر أبريل، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد 1,480 شخص، إذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتين شهرياً (12.7%).

وقد تعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

يشار إلى أن السلطات المحتلة هي من تقوم بتحديد الزائر المسموح له بزيارة المعتقل بالاسم، وينحصر المسموح لهم بالزيارة في الأب أو الأم او الزوجة أو الأبناء، ويسمح لواحد أو اثنين منهم بالزيارة فقط، وفي حالة عجز أياً منهم عن الزيارة (بسبب مرض، كبر السن، الوفاة) فلا تسمح السلطات المحتلة بتغيير هذا الشخص، وبالتالي يفقد المعتقل حقه في الزيارة. ولا يسمح كذلك لذوي المعتقلين بإدخال الأغراض الشخصية لأبنائهم بما في ذلك الطعام والملابس.

الفئات الأخرى

سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بمرور 7,267 تاجراً، 1,694 أشخاص من أصحاب الحاجات الشخصية، 714 من الموظفين في المنظمات الدولية، و165 من المسافرين عبر جسر اللنبي، 183 من الأشخاص (كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى، 994 من المواطنين المسيحيين للوصول الى أماكنهم المقدسة في الضفة الغربية، وذلك وفقاً لمصادر الهيئة العامة للشؤون المدنية. جدير بالذكر أن هذه الإحصائيات لا تعبر عن عدد الأشخاص المسموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد.

ثانياً: معبر رفح البري

أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، طيلة شهر أبريل إغلاقاً تاماً (30 يوماً)، وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "ايريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل. وقد بلغ عدد المواطنين ممن هم بحاجة ماسة للسفر ومسجلين بكشوفات وزارة الداخلية، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة أكثر30,000 شخصاً، بينهم نحو 5,000 مريضاً، وقد أُغلق باب التسجيل للسفر عند هذا العدد، فيما يوجد الآف المواطنين الراغبين في السفر، وغير مسجلين في كشوفات وزارة الداخلية.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. إلغاء آلية الأمم المتحدة المعمول بها حالياً لإعادة الاعمار، وذلك بعد أن أثبتت فشلها في التخفيف من حدة معاناة متضرري العدوان الحربي، وبخاصة أصحاب المنازل والمنشآت المدمرة كلياً، حيث لم تتلق هذه الشرائح أي تعويضات أو مواد بناء لإعادة اعمار ممتلكاتهم المدمرة كلياً.
5. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقا للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
6. يدعو السلطات المصرية إلى العمل على فتح معبر رفح، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين العالقين في جمهورية مصر العربية ودول العالم، والسماح للآلاف من سكان القطاع بالسفر عبر معبر رفح البري.
7. يعيد المركز التذكير بأن الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة من أخطر أنواع الانتهاكات والعقوبات الجماعية التي نفذتها قوات الاحتلال بحق السكان المدنيين منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. ويعتبر الحصار غير الإنساني وغير القانوني كارثة من صنع البشر، وجزءاً من جريمة حرب مستمرة ضد المدنيين الفلسطينيين.